



"خطة الدفع" لا تتمتع بحساسية جندرية

باربره سبيرسكي, "نسأ من أجل ميزانية عادلة"

خطة الدفع الاقتصادي هي فرصة لإعادة التفكير في الخطوات التي تُشجع على النمو. في أعقاب الأزمة الاقتصادية طرأ على مستوى العالم تراجع عن السياسات الاقتصادية التي تُشجع اقتصاد السوق ومطالبه بتدخل حكومي من أجل إعادة الاقتصاد إلى حالة النمو. تُظهر التجارب أن زيادة المساواة بين الرجال والنساء وتوسيع معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة هما خطوتان تساعدان في زيادة النمو الاقتصادي (World Economic Forum, 2008)

مصلحة الاستخدام نشرت مؤخرا معطيات تُظهر أن النساء هن أول من سيتضرر من الأزمة الاقتصادية الحالية التي تعصف بإسرائيل أيضا. المعطيات تُفيد أن 60% من الذين تم المفصلون عن العمل في الشهر الأربعة الأخيرة هم من النساء (25 ألف)، معظمهن جامعات وشابات.

من هنا يجب أن نتوقع من خطة الدفع التي تقترحها وزارة المالية أن تتعامل مع النساء بصفتهن عاملات-أجيرات أو مستقلات- وبصفتهن أيضا المسئولات الأساسيات عن رعاية أفراد العائلة. الخطوات المطلوبة هي:

- إقامة صندوق قروض صغيرة (micro-credit) للأشخاص/النساء ذوي الدخل المنخفض. الصناديق القائمة لا تلائم الفقراء- ومن بينهم النساء الفقيرات. نحن نتوقع مَدَّ يد العون للجمعيات التي تساعد النساء ذوات الدخل المنخفض على إقامة وتسيير مصالِح تجارية صغيرة كمصدر دخل.
- الاستثمار في المهن النسائية، مثل مهن الاعتناء بالأطفال والمُسنين، في سبيل تحويلها إلى مهن. سيشجع هذا الاستثمار تشغيل النساء اللواتي لا يملكن أي فرصة للعمل والاندماج في سوق العمل حاليا (كالنساء الكبيرات في السن أو النساء اللواتي لم يعملن خارج البيت).
- خطة تضع لها هدفاً تشجيع النساء على الدخول إلى المهن التي تعتبر مهنا رجالية والتي تدرّ أجوراً أكبر.
- محفزات إضافية لإقامة مناطق صناعية ومناطق تجارية في البلدات العربية، أو لإقامة مناطق صناعية أو تجارية مشتركة للبلدات اليهودية والعربية، من أجل خلق أماكن عمل للنساء العربيات

اللواتي يشكلن نسبة منخفضة من سوق العمل نتيجة لانعدام فرص التشغيل وغياب شبكات
المواصلات العامة اللائقة.

- تطوير مواصلات عامة داخل وبين البلدات العربية من أجل توفير وصيلية أكبر للعمل لدى النساء العربيات.
- توسيع اليوم الدراسي الطويل وبناء صفوف جديدة من أجل إتاحة الفرصة أيضاً أمام المعلمات والطلاب للمكوث في المدارس لساعات أطول. يمكن لهذه الخطوة أن تُمكن الكثير من النساء من الخروج إلى العمل بوظيفة كاملة.
- تأسيس أطر علاجية إضافية للأطفال وللرُضع ولطلاب المدارس، إلى جانب تسيير ساعات عمل أكثر مرونة في الأطر القائمة.
- ملائمة ساعات وخطوط السّفَر في المواصلات العامة مع ساعات السّفَر الملائمة للنساء من أجل التسهيل من عودتهنّ من أماكن العمل ومن اصطحاب الأولاد الصغار من الأطر الدراسية.

إلى ماذا تفتقر "خطة الدفع" الخاصة بوزارة المالية؟

- ليس هناك -توسيع أطر العناية بأولاد النساء العاملات.
- ليس هناك -استثمار في المهن العلاجية. التمريض (مهنة الممرضة) مشمول في "المهن المطلوبة" التي قيل بصدها إنه ستكون هناك "عمليات تأهيل وتغيير مهن للمدى البعيد للمتضررين من الأزمة".
- المهن الأخرى الواردة في الخطة: لحام معدني، معالجة رقائق، بناء - وهي جميعها مهن رجولية لا يمكن للنساء أن "تقرب" منها من دون تشجيع خاص. هذه الخطط كانت قائمة أيضاً قبل الأزمة.
- ليس هناك - صندوق قروض صغيرة يلائم النساء المعدومات. تذكر خطة المالية "زيادة مخزون أرصدة الديون بحوالي 3.3 مليار شيكل جديد" للمصالح التجارية الصغيرة التي تحظى اليوم بمساعدات في الأرصدة الدائنة.
- ليس هناك - تشجيع على إقامة مناطق صناعية وتجارية في البلدات العربية. تتطرق خطة المالية إلى العرب في جملة ضبابية: "تشجيع أبناء الأقليات والحريديم على الاندماج في سوق العمل".
- ليس هناك - تطوير للمواصلات العامة. تذكر خطة المالية مشاريع قد جرى اتخاذ قرارات بشأنها، بما في ذلك "منظومة سفر جماهيرية في حيفا والكريوت". لا توجد هنا بشرى جديدة لجمهور النساء. غالبية المشاريع تتلخص في شقّ شوارع.

ماذا تحتوي "خطة الدفع" الصادرة عن وزارة المالية؟

يقترح بالأساس عرض وزارة المالية الذي يحمل عنوان، "خطة الدفع- رزمة خطوات لدفع النشاطات في المرافق الاقتصادية في ظلّ الأزمة العالمية"، MORE OF THE SAME، أي مواصلة السياسة التي سبقت

الأزمة المالية: خفض الضرائب عن الشركات والشرائح العشرية العليا، تسهيلات في منح رصائد الدين للمصالح التجارية وتشجيع فرع العقارات غير المنقولة والاستثمار في البنى التحتية.

كما يظهر من تحليل "خطة الدفع" يبدو أنها مصابة بعمى جندي إذا أنها لا تميز بين "ضحايا الأزمة" وما هو وزن النساء بين تلك الضحايا. النتيجة هي أن الخطة توفر حلاً لتساعد الرجال في الغالب كما سنرى لاحقاً. التوقع الوحيد الذي يتحقق في خطة وزارة المالية هو بناء صفوف دراسية. فوثيقة وزارة المالية تتحدث عن بناء 500 صف جديد. ولكن هذه ليست بالخطوة الجديدة: فهي تشكل جزءاً من خطة سابقة (لم تُطبق لأن) لتقليص عدد الطلاب في الصف.

وماذا أيضاً؟

- مواصلة خطة تخفيض الضرائب المفروضة حالياً إلى حين انتهائها في سنة 2010. وستؤدي هذه الخطة إلى خسارة نحو 4.2 مليار ش.ج. من جباية الضرائب في كل واحدة من السنتين القادمتين. سيجري تخفيض ضريبة الشركات من 27% إلى 26% في سنة 2009 وإلى 25% في سنة 2010. فقط 1.5% من المُشغلات هن من النساء.

سيجري تخفيض إضافي على الضريبة المفروضة على الأفراد بحيث يكون غالبية المستفيدين من الرجال.

استمرار تخفيض الضرائب سيؤدي إلى الزيادة في فوارق الدخل بين الرجال والنساء. 88% ممن هم في الشريحة العشرية العليا من الرجال و12% فقط من النساء.

خفض الضرائب سيؤدي إلى تقليص الموارد المتاحة لدى الدولة من أجل توفير الخدمات الحيوية التي تحتاجها النساء أكثر من الرجال: خدمات التربية والتعليم، الصحة، الرفاه والضمان الاجتماعي.

- توسيع مصادر الائتمان لقطاع الأعمال. الائتمان الذي من المفترض يُقدم سمثلاً عبر إقامة صندوق مساعدة للمصالح التجارية المتوسطة وتوسيع الائتمان عبر صندوق المصالح التجارية الصغيرة - هو ائتمان ذات علاقة لتلك المصالح التجارية التي تمتع برصيد ائتماني قبل الأزمة ولكن ليس لمجموعات جديدة، مثل النساء المعدومات (وصاحبات المصالح الصغيرة جداً) (لمزيد من المعلومات في هذا الموضوع انظروا شتيوي، 2007: http://wbf.org.il/uploaded/keren_heb.pdf).

- الاستثمار في البنى التحتية - "تقترح خطة الدفع" نفس الاستثمارات التي حُطت لها قبل الأزمة. وبحسب أقوال وزارة المالية فإنّ هذه الاستثمارات ستخلق 10,000 مكان عمل. يظلّ السؤال: لمن؟ ففي الشوارع والقطارات والبناء وأعمال المجاري لا تُشغل نساء في العادة. وبكلمات أخرى: القسم الوارد في الخطة والذي يتعلق بالتشغيل لا يتمتع بحساسية جنديرية.

أضيف إلى ذلك أنّ البنى التحتية هذه لا تشغل العاملات الإسرائيليات فحسب، بل لا تشغل العمال الإسرائيليين، بل وبالأساس العمال الأجانب.

ورغم أنّ هذه الظاهرة معروفة جيداً، إلا أنّ وزارة المالية عادت ووعدت في الخطة الحالية بتقليص عدد العمل الأجانب في البلاد.

- في مجال العقارات غير المنقولة هناك خطوات مقترحة جرى وصفها على أنها "رفع الحواجز"- وحتى هذه ليس لها علاقة بجمهور النساء الذي لا يعمل بكثافة في مجال العقارات غير المنقولة.

مصادر:

وزارة المالية. 2008. "خطة الدفع"- رزمة الخطوات لدفع الأعمال في الاقتصاد في أعقاب التباطؤ الاقتصادي العالمي الحالي. تم عرض الخطة في مؤتمر صحفي يوم 19.11.2008.
شنتيوي علا. 2007. الصندوق بكفالة الدولة لمساعدة المصالح الصغيرة التي تملكها النساء: الشروط والمعايير, ورقة موقف تم تحريرها لمنتدى النساء من أجل ميزانية عادلة. http://wbf.org.il/uploaded/keren_heb.pdf.
World Economic Forum. 2008. *The Global Gender Gap Report 2007*.
<http://www.weforum.org/pdf/gendergap/report2007.pdf>